على ارادة لفظ ليكون في حكم المفرد وجعل ما موصولة محذوفة العايد فيجوز ان يكون
ان تكون اسمها ضمير الشأن وخبرها كما من النصف الآخر وقوله كما قال على ما سبق ويجوز
ان يكون كما في النصف اسما بجملة علم خبرا وكما قال بتقدير مبتدا اي هما ما قرضه بيتي كان
واسمها وهذا بعيد معنى قوله ابو بكر بن نقطة قال ابن عبد الحق في المختلف والمشتبه في النسبة
النحاية نقطة بفتح النون الثانية وفي القاموس ونقطة بالضم علم فيحتمل ان يكون احدها
سهوا ويحتمل ان يكون نقطة بالضم وآخره بالفتح لم يقف عليه صاحب القاموس وهو
الاظهر هذا واعلم انه اذا وقع الموصوف بابن مضافا فالذي جزم به الواحي واختار الصعدي
وتاريخه بعد نقل الخلاف وجوب تنوين المضاف اليه وكتابته الف فيقال قام ابو احمد بن زيد
محمد الان يكون نعتا للمضاف اليه واليه واما المضاف اليه ابن ففي اشتراط عدم اضافته اختلاف
ايضا واختار الواحي فيه الاشتراط والصعدي الاشتراط وكلام ابن خروف في شرح الكتاب
صريح في عدم الاشتراط فيهما حيث قال اذا وقع الابن مفردا غير مصغر بين علمين
او كنيتين او لقبين او علم ولقب او علم وكنية وكان الابن صفة للاول منهما حذف تنوينه من
اللفظ والالف من الخط قوله الميانجي بفتح الميم والنون وبخيم نسبة الى موضعين احدهما بليخ
موضع بالشام والثاني ميانه بلد باذربيجان كذا في اللباب ومن هذه ابو حفص عمر المذكور و
جماعة منهم القاضي ابو الحسن علي ابن الحسن احد الفضلاء المشهورين رفيق ابي اسحق الشيرازي
وله شعر حسن منه ما يمدح به ماوردته ماء موضع كثير الماء والشجر عند همدان اذ ذكر المسافات الى ان قال
ماذكر صاحب اللباب ومنه يظهر سهو من ترجم هذه الترجمة بابي حفص وبنسب اليه الابيات
ومخالفته من جعل جمعه ميانجي بابي الجيم والشين مع ان المعروف في التعريب جعل
التلاجيم خالصة كما في نسخة بخطه قوله واما ذلك اما بالرفع على الابتداء

وتقدير

وتقدير خبره اي كثيرة او بالنصب بتقدير واذكر امثال ذلك قوله او بالجر عطفا على المعنى كانه قيل
كمعتف عمر ومحمد ومصعب فلان وفلان وامثال ذلك قوله ابن الصلاح هو من مخفف من اسم
والده صلاح الدين ان القاسم عبد الرحمن ابن عثمان الموصلي فقوله عبد الرحمن بالجر عطف بيان للصلاح
قوله شهرزوري كذا في اللباب وقال القاضي المضاف مجد الدين اسمعيل الحنفي في مختصر انساب
الرشاطي بفتحها قال ويقال شارزوري بالالف بدل الهاء وانشد وعدت بان تزوري كل
شهر فزوري قد تقضى الشهر زوري فسقته بين شهر المعلى الى البلد المسمى بشهرزور والنهر
يحرك المحتوم صدق ولكن شهرزور وصلك شهرزوري قوله ويزيد بفتح ان التركيب وان كان
في الفصل اضافيا فانه كثر العرب متى استعملته في النسبة او غيرها كتبته تركيب مزج والمطرد فتح
اخر الجزء الاول اذا كان حرفا صحيحا ثم ان بعض الادباء بالجهلة بالفارسية وقياسها على التي
اعترض في هذا وفي نيسابور وشهرستان بان من قاعدتهم تقديم المضاف اليه على المضاف
الصفة على الموصوف واذا ذلك قاعدة التركيبية واما الفارسية فمخالفة في ذلك للعرب فلا
يضيق كم ناظم الى الكثرة قد تترك ان كم انشائية فلابد من انسلاخها عنه وكونها للخبر والكثرة
يستعمل فيها الفعل الملفوظ بها مع التقدم عليها كما تستعمل اسما الاستفهام عنه فيعمل فيها ما قبلها
ان استغنى المقام عن حقيقة الاستفهام ومنه قول صاحب الكشاف عند قوله تعالى ذلك باانهم
قالوا ليس علينا في الاميين سبيل تقول باذا وقد يقع مثله في مواضع من المفتاح وجرهم
الشريف باذا كرو يجوز ان يكون من باب التعليق على قول يونس فانه يرى جواز تعليق
سائر الافعال قوله ومستدرك عليه اي زايد عليه قال الهروي قوله قسم الى قوله وهو ساقط
من نسخة تلميذه الانصاري التي بخطه وقرية عليه وتوجت باجازته وهكذا الخبر عندنا
هكذا لغير الرويات في نسخة تلميذه ابن ابي شريف قوله ياتي في تعريفه ما يعرف به الكلام اي عند

كتبته

بفتح المجمة وسكون الهاء وضم الزاء والزاي وسكون الواو وفي آخرها الخاء المعجمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)